جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:
الدولة والمجتمع المدني

سلسلة محاضرات سداسية موجهة
لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

من إعداد
د.علي بن طاهر

السنة الجامعية
2021-2020

عنوان المحاضرة الخامسة

ماهية المجتمع المدني في الفكر السياسي

إن السؤال الذي يبدو مهما في هذا المطلب والذي يفترض أن يُطرح بعد عملية تفكيك موسعة لمتغيرات المفهوم ومناقشة جادة لمركباته المتداخلة على المستوى النظري وأيضا العملي هو: هل أسهم الفكر السياسي في توضيح معنى مفهوم المجتمع المدني بشكل جلي بحيث يساعد الباحث في فك أسرار الغموض عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر السياسية المعقدة؟ إلى أي مدى يمكن أن يكون مدخلا قابلا للتعميم؟ وما مدى صلاحيته للتطبيق في النموذج المراد دراسته؟

إنه سؤال يصب ضمن الأسئلة المحورية التي ظل علم السياسة يطرحها على الفكر السياسي ضمن عملية البحث، لأن كل عملية تنظير سياسي هي نتاج لهذا الفكر والفكر السياسي الخالص هو الفكر الموضوعي الذي يتنافى مع الفكر المبرر، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة هجوم أيديولوجية تُخفي تحتها ميولات سياسية معينة مثل الليبرالية التي روج لها (فوكوياما) في كتابه "نهاية التاريخ" على أساس أن التاريخ انتهي والدولة انتهت ولم يعد سوى الحديث عن الدولة ذات التوجه الليبرالي والأمر ينطبق أيضا على الديمقراطية والمجتمع المدني على الخصوص. وبهذا يبقى حضور المجتمع المدني سوى في بيئة المجتمع الغربي ممثلا في صورته البرجوازية الناضجة في عصر "التنوير" مُخفيا بذلك إنجازات المجتمعات الأخرى وإنجازات النخب الأخرى في مختلف الأصعدة.

حقيقة إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع ظهوره إلى سياق نظريات التعاقد الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، وارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي بدءا بالفكر الكلاسيكي والليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطأ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح، متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في المجتمعات. فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة "ارتباطه بالبرجوازية" وأما المفهوم يتعدى ذلك ويصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة والخصوصيات الثقافية المتنوعة وبهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي، لكن المفارقة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني وهذا بطبيعة الحال راجع إلى درجة الثقافة السياسية السائدة.

فمن الخطأ أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة والجاهزة "المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازي"، فهذا عمل يضلّل الباحث وقد يضلّل العملية البحثية برمتها ومن ثم وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن تُطرح الأسئلة التالية وفقا ما يلي:

- هل المجتمع المدني هو بالضرورة المجتمع المقابل للمجتمع البرجوازي؟

- هل هو مفهوم ثابت يُستخدم في تحليل المجتمعات؟
- هل هو بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته من ماركس وهيجل وغرامشي؟ وهل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والمحلية لمصلحة مبدأ "المواطنة"؟ وكيف يتم تحديد معناه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي؟
- هل أن عملية البحث تفرض عند الحديث عن المجتمع المدني، الانطلاق من نظام معين نعني به "النظام الرأسمالي وتطوره إلى نظام العولمة" والذي يفترض وجود علاقات وقوى إنتاجية متطورة، مع العلم أن علاقات القوى الاجتماعية في الواقع العربي عموما وفي الواقع الجزائري خصوصا ريفية المنشأ إضافة إلى تكوينها ضمن مخزون اجتماعي وثقافي واقتصادي معروف، مصدر ثقافته السياسية ترجع إلى المنظومة التاريخية كمرجعية للمشارب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يبرز اليوم مفهوم المجتمع المدني كعنوان محوري في الخطاب السياسي الرسمي وفي الخطاب المطلبي لكافة القوى السياسية المشاركة منها أو المبعدة عن الدوائر السياسية للسلطة تقريبا في كل المناسبات على المستوى السياسي، وخاصة الأكاديمي في المحاضرات والملتقيات والندوات المنظمة من قبل الهيئات والمؤسسات والأندية والأحزاب السياسية التي تزعم أنها تمثل "المجتمع المدني". وفي ظل هذا الانتشار الواسع لهذا المفهوم في الخطاب السياسي العربي عموما والخطاب الجزائري على الخصوص، بين مؤيد أن يبرز لأخذ مكانه بين قوى المجتمع الواسع المساهمة في التغيير وفي تحقيق الديمقراطية وبين معارض نظرا لاغتراب المفهوم واستحالة نقل التجربة وتطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يختلف سياقه بصورة جذرية عن السياق الأوروبي الرأسمالي الذي ظهر فيه.

في ظل هذا التضارب المعرفي، تفرض متطلبات البحث التعرف على واقع مفهوم المجتمع المدني في الجزائر في الفصول المتبقية لمعالجة الموضوع المطروح للدراسة. لكن كان من الضروري قبل ذلك معرفة تاريخية المفهوم وتحديد مرتكزاته الأيديولوجية والمعرفية، كما تبلورت في الفكر السياسي الغربي لدى العديد من المفكرين من خلال تفسيراتهم وتحليلاتهم المختلفة بهدف إبراز إلى أي مدى ظل المفهوم مرتبطا بأصل نشأته، وهو الأمر الذي جعل الفكر السياسي كما أسلفنا سابقا غير قادر على تجاوز السياق الأوروبي دون أن يحدد للمفهوم معناه الموضوعي الشامل.

يطرح مفهوم المجتمع المدني أسئلة عديدة، تستدعي عملية البحث تقديم إجابة عن كيفية تأسيسه وتطوره، ويتوجب على الباحث تنزيله في ظرفيته التاريخية ومعطياته السياسية والثقافية والاجتماعية التي أبرزته إلى الوجود، لأنه مهما تباينت الآراء الفكرية والمعرفية والتفسيرات والتحليلات المختلفة في تفكيك مركباته وعناصره، إلا أنه لا يمكن تجاوز الواقع

الاجتماعي والسياسي المتمظهر في الصراع الأيديولوجي الذي شهده السياق التاريخي الأوروبي.

إن الأمر يستلزم معايشة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والذي أوضحت معالمه حركة النهضة وحركة الإصلاح الديني ضمن عملية التنوير، المؤدية إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الفكر من خلال الإعلان أن "الإنسان هو قيمة بحد ذاته" وينبغي أن يُحترم كذلك بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو معتقده السياسي، وكان من نتائجها الوقوف في وجه السلطة المطلقة والتوصل إلى صياغة دستور متحرر من التطرف، وتشكيل لبنات مجتمع مدني في أوروبا قائمة على أساس مفهوم المواطنة، تُلغي الانتماءات الطائفية والمذهبية وتحتكم إلى إرادة الأغلبية عن طريق الاقتراع العام.

ليس من الصدفة أن يولي فلاسفة ومفكري الحركة التنويرية والإصلاحية التي تمخضت عنها الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر وعلى رأسها الثورة الفرنسية، اهتماما خاصا بمفهوم المجتمع المدني وجعله مقابلا للدولة الاستبدادية وليس من الصدفة أن يقترن تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور كل من الليبرالية والماركسية والصراع بينهما، ثم تباين الرؤى بينهما بين: "مذهب الدولة الاجتماعية -الديمقراطية- الاشتراكية – المبالغة في نزعة مركزية الدولة دون مراعاة الحدود، وبين دعاة الليبرالية واعتمادهم الزائد على آليات السوق دون مراعاة المبادئ".

إن الحديث عن المجتمع المدني هو حديث عن إطار نظري يرتكز على جملة من المفاهيم الفلسفية والسياسية، برزت معالمها في ظل الصراع السياسي الحاسم الذي شهدته أوروبا كما تم الإشارة إليه قبل قليل، والتي جاءت لتُؤسس وتُبرز نشأة وقيام المجتمعات السياسية الجديدة كالليبرالية والماركسية. فهي مفاهيم تبريرية نقيضة للعلم وتُقدم الأيديولوجيا قبل كل شيء.

الحرية والمساواة في نظر العقد الاجتماعي الذي يدعو إليه الفلاسفة أمثال (هوبز- لوك - روسو) ليست إلى تعبيرا عن الرفض الفلسفي لقيود المجتمع الإقطاعي والديني التي كانت تحد من تطور المجتمع المدني الرأسمالي الناشئ، فهي في حقيقة الأمر إلا تجسيدا مثاليا للمرحلة الجديدة التي يتم التبشير لها. وجاءت نظرية العقد لتقوم بتحطيم الأساس الطبيعي للنظام الإقطاعي والديني وتقوم بتبديله بأساس آخر ونظام اجتماعي آخر قائم على عقد يبرمه الأفراد. وهكذا انعكس هذا الطابع الأيديولوجي بالضرورة على كل المفاهيم وبشكل خاص على مفهومي المجتمع المدني والدولة.

بروز مصطلح "المجتمع المدني" مقابل "المجتمع الطبيعي" من جهة، و"المجتمع الديني" من جهة أخرى في سياق نظريات العقد الاجتماعي في المجتمع الأوروبي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي مثّل نقطة حاسمة مُعبّئة بشحنة دنيوية أرضية مزدوجة ضد الأساس الطبيعي للنظام القائم من جهة وفكرة "الحق الإلهي" التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي من جهة أخرى، ليعكس الشرط الأساسي ضمن الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني إذا ما تم الاعتماد على طبيعته التاريخية، ثم انتقاله فيما بعد إلى درجة المواجهة حتى يجعل من المجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة بهدف مراقبة وتقييد السلطات، بمعنى توسيع نطاقه ليشمل النطاق السياسي والثقافي فيعكس حيوية المصالح الأخرى الموازية لمؤسسات "المجتمع السياسي" أو الدولة كما سنرى عند المفكر الإيطالي (أنطونيو غرامشي).